

A



A/66/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 مايو 2025

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات السادسة والستون
جنيف، من 9 إلى 17 يوليو 2025

تقرير المدقق الخارجي

من إعداد الأمانة

- تحتوي هذه الوثيقة الحالية على "تقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/39/4)، المقدم إلى لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) في دورتها التاسعة والثلاثين (من 16 إلى 20 يونيو 2025).
- وترد أي قرارات للجنة الميزانية بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة [WO/PBC/39/4]).

[تلی ذلك الوثيقة 4]

A



WO/PBC/39/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 مايو 2025

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة والثلاثون
جنيف، من 16 إلى 20 يونيو 2025

تقرير المدقق الخارجي

من إعداد الأمانة

.1. تشمل هذه الوثيقة على العناصر التالية:

"1" تقرير المدقق المستقل الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024؛

"2" وتقرير المدقق الخارجي للسنة المالية 2024 المقدم إلى سلسلة الاجتماعات السادسة والستين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو (المعروف أيضاً باسم "التقرير المطلوب"). ويتضمن هذا التقرير توصيات المدقق الخارجي الناتجة عن عمليات التدقيق التي أجريت خلال السنة 2024.

.2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

.3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنیه، بالإحاطة علماً بمضمون "تقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/39/4).

[يلى ذلك تقرير المدقق الخارجي]

مجلس التدقيق في
جمهورية إندونيسيا

BPK RI



تقرير التدقيق

المنظمة العالمية لملكية الفكرية

السنة المالية 2024

مايو 2025



رئيس مجلس التدقيق
جمهورية إندونيسيا

رسالة موجّهة من المدقق الخارجي إلى رئيس الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

الرقم: /S/I/05/2025

رئيس الجمعية العامة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

عزيزي الرئيس،

وفقاً للمادة 11.6 من النظام المالي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة)، أتشرف بأن أقدم لكم تقرير مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا.

يتضمن هذا التقرير رأي المدقق الخارجي وتقرير المدقق الخارجي المطول عن البيانات المالية المدققة للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والذي أعدته المنظمة.

مع أطيب التحيات،

الدكتورة إسما ياتون، مدقق مالي حكومي معتمد (CFA)، مدقق شرعى معتمد (CFrA)
رئيس مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا
مايو 2025

قائمة المحتويات

4	قائمة المحتويات
6	قائمة الجداول
7	الجزء الأول – رأي المدقق الخارجي
12	الجزء الثاني – تقرير المدقق الخارجي المطول
13	الملخص التنفيذي
14	(أ) مقدمة
14	التفويض
14	أهداف التدقيق
15	نطاق التدقيق
15	معايير التدقيق
15	منهجية التدقيق
16	إعداد التقارير
16	المشاركة الأولية في التدقيق
17	(ب) لمحه عامة عن الأحوال المالية
17	الوضع المالي
17	الأداء المالي
17	السلامة المالية
18	إعداد الميزانية
20	(ج) التدقيق المالي
20	إجمالي نتائج التدقيق
20	الرقابة الداخلية
20	الاستنتاجات والتوصيات
20	تحسين الاستفادة من الأنظمة والأتمتة في إعداد التقارير المالية
21	تحسين السياسة المحاسبية الحكومية لرسوم نظام مدريك
22	معالجة الودائع غير المسؤولة للعلامات التجارية
23	(د) مراجعة الأداء
23	الخلفية
24	ملاحظات التدقيق
24	وضع إجراءات التشغيل للمعيارية الموحدة لتنظيم اجتماعات الهيئات التفاوضية وهيئات اتخاذ القرار التابعة للويبو
25	تحسين صياغة واتساق مؤشرات الأداء الرئيسية لدى الويبو لقياس الأداء بشكل أفضل
26	تحسين تطبيق الترجمة الآلية في منشورات الويبو
27	تعزيز دور نظام WePerform في عملية تقييم الأداء
27	تحسين عملية الاستطلاع لتعزيز عملية التقييم للويبو
29	(هـ) تنفيذ توصيات المدقق الخارجي للسنوات السابقة
30	(و) الكشف من قبل الإدارة
30	شطب الخسائر من النقد والأصول والأموال تحت التحصيل
30	دفع الإكراميات

حالات الغش الفعلي والغش الافتراضي 30
(ز) تسلیم التدقیق 30
(ح) شکر وتقدير 31

المرفق 1. حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي من السنوات السابقة حتى 31 مارس 2025 1
المرفق 2. قائمة الاختصارات 4

قائمة الجداول

الجدول 1. النسبة المالية للمنظمة	18
الجدول 2. نتائج التنفيذ مقابل الميزانيات (بالمليون فرنك سويسري)	18
الجدول 3. ملخص عن حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي للسنوات السابقة	29

الجزء الأول

رأي المدقق الخارجي



مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا

رأي المدقق

شهادة المدقق الخارجي
على البيانات المالية
للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
في وللفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إلى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

الرأي في البيانات المالية

لقد راجعنا البيانات المالية الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة)، والتي تتكون من بيان الوضع المالي الصادر في 31 ديسمبر 2024، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفق النقدي، وبيان المقارنة بين الميزانية ومبالغ الإيرادات الفعلية للسنة المنتهية؛ واللاحظات على البيانات المالية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض الوضع المالي في 31 ديسمبر 2024 والأداء المالي والتدفق النقدي للمنظمة للسنة المنتهية عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيباس).

الرأي بشأن الامتثال للقواعد النظامية

نرى أن الإيرادات والنفقات قد نُفذت، من جميع النواحي الجوهرية، وفق الأغراض التي حدتها الجمعية العامة للمنظمة، وأن المعاملات المالية تمثل لنظام المالي للمنظمة.

الأساس الذي استند إليه الرأي

أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ونظام المنظمة المالي. ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مُوضحة في تقريرنا في القسم المعنون "مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية".

ونحن مستقلون عن المنظمة وفقاً للمطالبات الأخلاقية ذات الصلة بالتدقيق الذي نجريه للبيانات المالية، وقد أدى مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المطالبات.

ونعتقد أن ما حصلنا عليه من أدلة تدقيقية كافية ومناسبة لأن يكون أساساً يستند إليه رأينا.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مكتب التدقيق الوطني بالمملكة المتحدة، والذي أبدى رأياً غير معدّل حول تلك البيانات في 14 مايو 2024.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تشمل بيان المدير الوارد أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير المدقق بشأنها.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعرب عن أي شكل من أشكال الاستنتاج اليقياني بشأن تلك المعلومات الأخرى، إلا إلى الحد الذي ينص على خلاف ذلك صراحةً في تقريرنا.

وتتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، ومن ثم النظر فيما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتفق من حيث الجوهر مع البيانات المالية أو ما إذا كانت معرفتنا التي توصلنا إليها من تدقيقنا أو غيره تبدو خاطئة من حيث الجوهر. وإذا استنتجنا، استناداً إلى ما قمنا به من عمل، أن هناك خطأ جوهرياً في مثل هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما يبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تقرر الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

وعند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المنظمة العالمية لملكية الفكرية على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرار في العمل واستخدام المحاسبة على أساس الاستمرار في العمل ما لم تكن الإدارة تعتمد تصفية المنظمة العالمية لملكية الفكرية أو وقف عملياتها، أو ما لم يكن أمامها أي بديل واقعي آخر.

وتتولى الإدارة والمسؤولون عن الحكومة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمنظمة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى ضمان معقول بشأن خلو البيانات المالية بكل أو عدم خلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وفي إصدار تقرير مدقق يتضمن رأينا. ويمثل الضمان المعقول ضماناً من درجة عالية، ولكنه لا يكفل أن يؤدي التدقيق الذي جرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، في كل الحالات، إلى اكتشاف أي خطأ جوهري إن وجد. ذلك أن الأخطاء يمكن أن تكون ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع في حدود المعقول أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

يتضمن الملحق الخاص بتقرير المدقق هذا وصفاً إضافياً لمسؤولياتنا فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية. ويُشكل هذا الوصف جزءاً من تقرير المدقق لدينا.

أضاف إلى ذلك أننا مطالبون بالحصول على أدلة كافية لتقديم ضمان معقول بأن الإيرادات والنفقات الواردة في البيانات المالية قد نُفذت وفقاً للأغراض التي حددتها الجمعية العامة وأن المعاملات المالية تتوافق مع النظام المالي الذي ينظمها.

ونتواصل مع المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق بأمور عديدة، منها نطاق عملية التدقيق المقرر وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرياً في الرقابة الداخلية نحددها أثناء تدقيقنا.

التقرير

ووفقاً للمادة 11.6 من النظام المالي للمنظمة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً بشأن مراجعتنا لحسابات المنظمة.

الدكتورة إسما ياتون، مدقق مالي حكومي معتمد (CSFA)، مدقق شريعي
معتمد (CFrA)
رئيس مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا
مايو 2025

المرفق. وصف مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

في إطار التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيقية تستجيب لتلك المخاطر، والتوصل إلى أدلة تدقيقية كافية ومناسبة لأن تكون أساساً يستند إليه رأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناجم عن الاحتيال أكبر من احتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناجم عن خطأ غير مقصود، لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال مقصود أو تحريف أو تجاوز لرقابة داخلية.
- فهم الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيقية ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في المنظمة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وعمليات الإفصاح ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- واستخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس استمرار العمل، واستنتاج ما إذا كان يوجد شك جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنظمة على الاستمرار كمنشأة عاملة، استناداً إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود شك جوهرى، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى عمليات الإفصاح ذات الصلة الموجودة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت عمليات الإفصاح غير كافية. وستندرج استنتاجاتنا إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ولكن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنظمة عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- ونقيم العرض الإجمالي للبيانات المالية وشكلها ومضمونها، بما في ذلك عمليات الإفصاح، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض النزيه أم لا.

الجزء الثاني
المدقق الخارجي
تقرير مطول

الملخص التنفيذي

أهمية هذا التدقيق

في عام 2024، تمكنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة) من إدارة موارد مالية كبيرة باللغة الأهمية لمهمتها العالمية. خلال العام، حققت المنظمة إيرادات بلغت 496.67 مليون فرنك سويسري وبلغت المصارف المعرفة بها 430.33 مليون فرنك سويسري، في حين بلغت قيمة الأصول 1,912.96 مليون فرنك سويسري والخصوم 1,202.30 مليون فرنك سويسري.

إن التدقيق المستقل أمر ضروري لمساعدة المنظمة في ضوء دورها ذي الصلة في نظام الملكية الفكرية العالمي. ويقدم مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا هذا التقرير بعد التدقيق الشامل للبيانات المالية للمنظمة لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. بالإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس التدقيق تدقيقاً للأداء لتحديد مجالات التحسين في الخدمات التي تقدمها المنظمة لأصحاب المصلحة. وقد أجربنا التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

أهداف التدقيق

أُجري التدقيق المالي في المقام الأول لتمكين مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا من تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للمنظمة لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تُعرض عرضاً نزيهاً، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييمًا لاختبار ما إذا كانت المعاملات، في جميع الجوانب المهمة، متوفقة مع نظام المنظمة المالي ولائحته.

كان الهدف من تدقيق الأداء هو تقييم فعالية إدارة المنظمة في تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالركيزة 1 والركيزة 2 من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة 2022-2026.

رأي المدقق

خلص مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا إلى أن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للمنظمة في 31 ديسمبر 2024، وأداؤها المالي وتدفعها النقدية لسنة المنتهية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للمنظمة لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مكتب التدقيق الوظيفي بالمملكة المتحدة، والذي أبدى رأياً غير معدّل حول تلك البيانات في 14 مايو 2024.

الشئون المالية

يُقر مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن البيانات المالية تمثل بنزاهة الوضع المالي للمنظمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي. في السنة الأولى من توليه المهمة، قام مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والإمتحان للنظام، مع تركيز التدقيق على نظام مدريد ورقابة تكنولوجيا المعلومات. وقد حدد التدقيق بعض المجالات التي تتطلب التحسين في نظم الإدارة المالية والممارسات المحاسبية للمنظمة، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين النظم والتسيير الذي في عمليات إعداد التقارير المالية، وتحسين توثيق السياسات المتعلقة بتوثيق الإيرادات، ولا سيما بالنسبة لرسوم نظام مدريد، ووضع آليات فعالة لمعالجة ودائع العلامات التجارية التي لم تتم تسويتها.

ملاحظات الأداء

يُقر مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن المنظمة أدارت تخطيط ورصد وتقييم برامجها وأنشطتها بفعالية خلال الفترة الخاضعة للتدقيق، بما يضمن تحقيق المعايير مع احتياجات أصحاب المصلحة من خلال شعبها الداعمة. وتتجدر الإشارة إلى أن المنظمة طبقت نهج الإدارة القائمة على النتائج في وضع برنامج العمل والميزانية

الخاص بها، إلى جانب نظام معلومات لدعم صياغة خطة العمل. ولتعزيز الأداء بشكل أكبر، هناك بعض المجالات التي تمثل فرصةً للتحسين. ويتضمن ذلك تقييم صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية للمنظمة من خلال وضع مؤشرات أداء رئيسية واضحة المعالم ومتعددة، وضمان وجود وسائل واضحة للتحقق، والتوثيق الشامل لجميع القطاعات المساهمة في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، توسيع نطاق استخدام الترجمة الآلية ليشمل جميع المنشورات المؤهلة وفقاً للمعايير المحددة في سياسة الترجمة في المنظمة، مما يمكن المنظمة من الوصول إلى جمهور أوسع وخدمته بفعالية.

تُعرض تفاصيل شاملة للاحظات التدقيق في هذا التقرير.

توصيات التدقيق السابقة

فيما يتعلق بإدارة مسائل التدقيق الناشئة، لاحظ مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن المنظمة نجحت منذ عام 2018 في معالجة 91.2% من توصيات التدقيق السابقة.

تقرير المدقق الخارجي المطول

تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في وللفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الحقائق الرئيسية	
الميزانية - الإيرادات المحدثة لعام 2024	486.44 مليون فرنك سويسري
الميزانية بعد التحويلات - النفقات لعام 2024	425.40 مليون فرنك سويسري
إجمالي الإيرادات	496.67 مليون فرنك سويسري
إجمالي النفقات	430.34 مليون فرنك سويسري
الفائض التشغيلي	66.34 مليون فرنك سويسري
صافي الأصول	710.66 مليون فرنك سويسري
الموظفون والأفراد (في 31 ديسمبر 2024)	1,735

(أ) مقدمة

التفويض

1. عملاً بالمادة 5.6 من النظام المالي ولوائحه للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة) والاختصاصات المنصوص عليها في المرفق الثاني من النظام، أجرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا تدقيقاً لحسابات المنظمة للفترة من 1 يناير إلى ديسمبر 2024.

أهداف التدقيق

2. أجرى التدقيق المالي في المقام الأول لتمكين مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا من تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تُعرض بشكل نزيه، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييماً لاختبار ما إذا كانت المعاملات، في جميع الجوانب المهمة، متوافقة مع نظام المنظمة المالي ولائحته.

3. كان الهدف الرئيسي لتدقيق الأداء هو تقييم فعالية إدارة المنظمة في تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة لأصحاب المصلحة.

نطاق التدقيق

4. تضمن التدقيق المالي للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 تدقيق بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2024، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفق النقدي، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية؛ والملحوظات على البيانات المالية.
5. راعت عملية اختيار النطاق والعينة فيما يتعلق بمحالات التركيز الرئيسية المحتملة عدة عوامل اختيار (يرد أدناه مزيد من التفاصيل). ونتيجة لذلك، تم اختيار أربع شعب كعينات لتدقيق الأداء لعام 2024. تضمنت الشعب المختارة:
- شعبة المعلومات والتواصل الرقمي.
 - شعبة التصنيف والمعايير الدولية.
 - شعبة حق المؤلف.
 - شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

معايير التدقيق

6. تم إجراء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضى تلك المعايير على امتحان مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا للمطالبات الأخلاقية، وأن يُخطط للتدقيق وينفذ بغية التوصل إلى ضمان معقول بشأن خلو بيانات المنظمة المالية من الأخطاء الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، توفر المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ذات الصلة مبادئ ومعايير وإرشادات التدقيق لإجراء تدقيق الأداء. وفيما يتعلق بالقواعد النظامية، فإن التدقيق يتبع النظام المالي.

منهجية التدقيق

7. وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق 315 – "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" (المنقح لعام 2019)، يعتمد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا نهجاً قائماً على المخاطر في التدقيق المالي من أجل التركيز على المجالات التي تنطوي على أعلى مخاطر الأخطاء الجوهرية. يعالج هذا المعيار مسؤولية مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا في تحديد المخاطر وتقييمها من خلال فهم المنظمة وبيئتها، بما في ذلك عمليات الأعمال القائمة والضوابط الداخلية. وحدد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا مخاطر الأخطاء الجوهرية وقيمها، على كلٍّ من مستوى البيانات المالية والمستوى المتعلق بعمالها، وقد شكلت هذه القيميات بعد ذلك الأساس الذي بُنيت عليه إجراءات التدقيق.

8. صمم مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا ونفذ إجراءات تدقيق تهدف إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن الأخطاء الجوهرية التي تم تقييمها. وتشمل هذه الإجراءات اختبار الضوابط والإجراءات الموضوعية، مع تركيز على المجالات ذات المخاطر الأعلى. ويحافظ مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا على ملائمة إجراءات التدقيق من خلال تحديث تقييم المخاطر بشكل مستمر كلما تم الحصول على معلومات جديدة.

9. فيما يتعلق بالتدقيق الأداء، اعتمد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا نهجاً نحو النظام في سياق إدارة قائمة على النتائج، لتحديد طبيعة الفحص الواجب إجراؤه وتحديد المعرف والمعلومات والبيانات الضرورية. ويركز أي نهج موجه نحو الأنظمة على فحص مدى كفاءة عمل أنظمة الإدارة بوصفها شرطاً لفاعليتها السياسات وكفاءتها، دون أن يركز بشكل أساسي على السياسة نفسها أو على الأهداف المنشودة. وتشمل منهجية التدقيق إطاراً شاملاً يبدأ بإعداد أسلمة تدقيق قبلة للبحث فيها لأغراض التقييمات الأولية، يلي ذلك وضع معايير تدقيق تفصيلية. وتم جمع الأدلة باستخدام سياسات المنظمة وإرشاداتها وأفضل الممارسات العالمية كمقاييس مرجعية. وجرت صياغة الاستنتاجات النهائية للتدقيق من خلال تقييمات كمية ونوعية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية النتائج وجوهريتها لتقييم فاعلية الإدارة، عن طريق إبلاغ الإدارة بالجوانب الرئيسية والأسئلة المطروحة من خلال خطاب اتفاق تكميلي.

10. ينصب تركيز تدقيق الأداء لعام 2024 (كونه العام الأول لتعيين مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا كمدقق خارجي للمنظمة) على الركيزة 1 (الوصول إلى كل أرجاء العالم من أجل شرح إمكانيات الملكية الفكرية في تحسين حياة الجميع في كل مكان)، والركيزة 2 (الجمع بين الناس وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة من أجل رسم مستقبل النظام الإيكولوجي العالمي للملكية الفكرية) ضمن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2022-2026. وتأخذ عملية تحديد النطاق والعينة باعتبارها الجوانب الرئيسية المحتلبة للتوكيل على التدقيق في عين الاعتبار عدة عوامل منها: الأولويات المناظرة في وثيقة برنامج العمل والميزانية للثنائيتين 23/2022 و25/2024؛ وأوجه التأثر والمخاطر ذات الصلة بالكفاءة وأهمية الميزانية والمخاطر التي تواجه الإدارة والتقييمات السابقة والتأثير المحتمل بالنسبة للمنظمة؛ والاعتبارات الحالية للإدارة.

11. أدرك مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا الدور المهم الذي يؤديه التدقيق الداخلي في ممارسات الحكومة الرشيدة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مسانته القيمة في الإشراف وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإدارة النتائج داخل المنظمة. لذلك، تواصل مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا مع شعبة الرقابة الداخلية، وأخذ في الاعتبار أعمالها لتحديد مدى كفايتها لأغراض التدقيق.

12. راجع مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا حالة توصيات المدقق الخارجي الصادرة عن تدقيقات الأعوام السابقة وحدتها وأعد تقارير بشأنها.

إعداد التقارير

13. يمكن الغرض من تقرير التدقيق هذا في إيصال نتائج التدقيق إلى المنظمة والمسؤولين عن الحكومة، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين. وبعد مناقشات مفصلة مع الإدارة المعنية، تم إيصال النتائج أو الملاحظات المهمة الناتجة عن إجراءات التدقيق من خلال رسائل موجّهة للإدارة. وتم إدراج نتائج التدقيق للأهم بعد تجميعها بشكل مناسب في هذا التقرير، وذلك عقب النظر في الردود النهائية للإدارة وخطط عملها لتنفيذ توصيات التدقيق.

المشاركة الأولية في التدقيق

14. وفقاً لمتطلبات إدارة البحث الدولي، نفذ مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا إجراءات تمهيدية قبل الشروع في المشاركة الأولية في التدقيق، شملت ما يلي:

(أ) فهم أولي للمنظمة وبيئتها التشغيلية

حصل مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا على فهم أولي لعمليات المنظمة والقطاع الذي تعمل فيه وبيئتها التنظيمية ونظم الرقابة الداخلية لديها، وذلك للمساعدة في تحديد وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية.

(ب) الاتفاق على شروط المشاركة

تم إعداد وتوقيع خطاب مشاركة رسمي يوضح نطاق التدقيق وأهدافه ومسؤوليات كل من مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا والإدارة، مما أسس لفهم متداول لشروط المشاركة في التدقيق.

(ج) تقييم الاستقلالية والامتثال للمعايير الأخلاقية

تم إجراء مراجعة للتأكد من استقلالية المدقق وامتثاله للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة.

(د) إجراءات تحليلية تمهيدية

تم تنفيذ إجراءات تحليلية أولية للمساعدة في فهم الوضع المالي للكيان وتحديد المجالات التي قد تنتهي على مخاطر محددة، وذلك بما يتماشى مع الإرشادات الواردة في المعايير.

(ب) لمحة عامة عن الأحوال المالية

الوضع المالي

15. يعكس الوضع المالي اعتباراً من 31 ديسمبر 2024 زيادة بنسبة 10.4% في مجموع الأصول، حيث بلغ 1,912.96 مليون فرنك سويسري (2023: 1,732.47 مليون فرنك سويسري). وقد نجم هذا النمو بشكل رئيسي عن الزيادة في النقد وما يعادله والاستثمارات غير المتداولة، حيث ارتفع كل منها بنسبة 13.1% و 18.3% على التوالي مقارنة بالأرقام المسجلة في العام السابق.

16. أسهمت زيادة ملحوظة في التزامات مزايا الموظفين غير المتداولة بمقدار 65.93 مليون فرنك سويسري (11.4%) بشكل كبير في ارتفاع مجموع الخصوم ليصل إلى 1,202.30 مليون فرنك سويسري (2023: 1,127.31 مليون فرنك سويسري). ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التغييرات في معدل الخصم وتكلفة المطالبات الطبية في احتساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

17. بلغ رصيد صافي الأصول كما هو معروض في بيان الوضع المالي 710.66 مليون فرنك سويسري (2023: 605.17 مليون فرنك سويسري)، مما يعكس وضعًا مالياً سليماً للمنظمة. وتمثل هذه الزيادة بمبلغ 105.49 مليون فرنك سويسري (45.20 مليون فرنك سويسري) عن العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الفائض المحقق خلال عام 2024 والبالغ 140.07 مليون فرنك سويسري.

الأداء المالي

18. أظهرت المنظمة نمواً مالياً في عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 1.5% ليصل إلى 496.67 مليون فرنك سويسري (2023: 489.29 مليون فرنك سويسري). جاءت إيرادات المنظمة بشكل رئيسي من رسوم نظام معايدة التعاون بشأن البراءات، التي ظلت تمثل المصدر الأكبر لإيرادات المنظمة بمبلغ 371.09 مليون فرنك سويسري (ما يعادل 74.7% من إجمالي الإيرادات)، تليها رسوم نظام مدريد بمبلغ 83.32 مليون فرنك سويسري (ما يعادل 16.8% من إجمالي الإيرادات).

19. ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 0.6% لتصل إلى 430.33 مليون فرنك سويسري (2023: 427.64 مليون فرنك سويسري). ولا تزال نفقات الموظفين تمثل أكبر فئة من النفقات، حيث بلغت 252.84 مليون فرنك سويسري (ما يعادل 58.8% من إجمالي النفقات)، تليها الخدمات التعاقدية بمبلغ 113.41 مليون فرنك سويسري (ما يعادل 26.4% من إجمالي النفقات). شهدت عدة فئات من النفقات ارتفاعاً لاسيناً نفقات السفر والتدريب والمنح، والتي زادت بنسبة 14.8% لتصل إلى 16.91 مليون فرنك سويسري، في حين انخفضت نفقات المعدات واللوازم بنسبة 42.1% لتصل إلى 2.29 مليون فرنك سويسري، وكما تراجعت المصروفات التشغيلية بنسبة 4.1% لتصل إلى 24.53 مليون فرنك سويسري.

20. تعزز الأداء المالي للمنظمة بشكل ملحوظ في عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الفائض بمقدار 26.24 مليون فرنك سويسري (بنسبة 23.0%) ليصل إلى 140.07 مليون فرنك سويسري (2023: 113.83 مليون فرنك سويسري). ويعزى هذا النمو الكبير إلى الفائض التشغيلي وأرباح القيمة العادلة للاستثمارات (المكاسب غير المحققة)، حيث تم تسجيلهما بمبلغ 66.34 مليون فرنك سويسري و 73.73 مليون فرنك سويسري على التوالي خلال عام 2024.

السلامة المالية

21. يستخدم مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا تحليل النسب المالية لتقدير السلامة المالية للمنظمة ضمن عملية التدقيق، بهدف إظهار كيفية تغير الوضع المالي وأداؤه بمرور الوقت. وتعبر النسب عن علاقة أحد بنود الحسابات ببند آخر. فعلى سبيل المثال، يوجد 0.65 فرنك سويسري من الأصول المتداولة لكل فرنك سويسري واحد من الخصوم المتداولة. قد يُعد هذا الأمر عادةً مدعماً للقلق، إلا أن هذا المستوى المنخفض يعتبر مقبولاً وقابلًا للإدارة كما يتضح من مؤشرات نسبة أخرى، مثل نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الخصوم، حيث تعد نسبة مرتفعة مؤشراً جيداً على الملاءة المالية ونسبة التشغيل، حيث تحافظ المنظمة بجزء أكبر

من الإيرادات مقارنة بالمصروفات. ويتم عرض النسب المالية للمنظمة خلال السنوات الخمس الماضية في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1. النسبة المالية للمنظمة

2020	2021	2022	2023	2024	النسبة
0.63	0.54	0.66	0.66	0.65	النسبة الحالية ¹ الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة
1.39	1.35	1.53	1.54	1.59	إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم ² الأصول: الخصوم
0.50	0.38	0.52	0.52	0.50	النسبة النقدية ³ النقد وما يعادله بالإضافة إلى الاستثمارات قصيرة الأجل : الخصوم المتداولة
147	142	225	78	87	أيام السيولة النقدية ⁴ النقد وما يعادله : [[إجمالي النفقات - مصروفات اهلاك] / 365]
0.28	0.22	0.24	0.14	0.15	النسبة التشغيلية ⁵ الإيرادات - النفقات) : إجمالي النفقات

المصدر: البيانات المالية للمنظمة

1. تشير أي نسبة مرتفعة إلى قدرة المنظمة على سداد خصومها المتداولة.

2. تُعد أي نسبة مرتفعة مؤشرًا جيداً على الملاحة المالية.

3. تُعد النسبة النقدية مؤشرًا على سوية المنظمة. وهي تقدير مدى كفاية النقد وما يعادله والاستثمارات قصيرة الأجل لتغطية الخصوم المتداولة.

4. تقدير أيام السيولة النقدية عدد الأيام التي يمكن تغطية نفقاتها من النقد الحالي وما يعادله. وبوجه عام، تشير القيم الأعلى إلى وضع سيولة أقوى، رغم أن الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية ينطوي على كل من فائدة وتكلفة فرصة بدائلة.

5. تقدير النسبة التشغيلية صافي الإيرادات التي تحتفظ بها المنظمة كنسبة مئوية من النفقات. وبوجه عام، يتعين على المنظمات غير الهدافلة للربح الحفاظ على بعض الفائض بهدف استبدال المرافق القائمة وسداد الدين. ينبغي تقييم هذه النسبة في سياق الاحتياجات المتوقعة للمنظمة.

22. أشار مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا إلى أن النسب المالية الإجمالية لأداء المنظمة تعكس حالة مالية مستقرة، وذلك كما ورد في البيانات المالية.

إعداد الميزانية

23. أُعد برنامج عمل وميزانية المنظمة على أساس الاستحقاق المعدل، ويعتمد من قبل الجمعيات كل سنتين. ولكن تُعد تقديرات منفصلة لكل سنة من السنتين. يعرض البيان الخامس مقارنة بين الميزانية المُوافقة عليها والنفقات الفعلية لسنة 2024. يُعرض التوفيق بين الأداء الميزاني والأرقام المتعلقة بالإيرادات والنفقات الواردة في بيان الأداء المالي في الإيضاح رقم 15 من البيانات المالية.

24. تضمنت الميزانية الأصلية للثنائية 2024–2025، كما أقرتها الجمعية العامة، تقديرات للإيرادات والنفقات بمبلغ 972.6 مليون فرنك سويسري و 857.3 مليون فرنك سويسري على التوالي. تقدم المنظمة تحليلاً ميزانيتها في البيان الخامس على أساس نقيدي مُعدل، مع إجراء توفيق بين هذا الأساس وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويورد الجدول 2 الاتجاهات في أداء الميزانية استناداً إلى أرقام الميزانية قبل إدخال تعديلات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبالتالي مقارنة النتائج بالتوقعات المعتمدة.

الجدول 2. نتائج التنفيذ مقابل الميزانيات (بالمليون فرنك سويسري)

2020	2021	2022	2023	2024	الفترة
الإيرادات					
433.930	448.839	467.925	483.836	479.201	الميزانية الأصلية
462.937	469.121	491.946	480.208	486.671	النتائج
29.007	20.282	24.021	3.628-	7.470	التبالين

النفقات					
381.122	387.280	395.660	398.131	426.869	الميزانية الأصلية
327.881	348.137	356.971	385.796	383.366	النتائج
53.241	39.143	38.689	12.335	43.503	التبالين
صافي الفائض/(العجز)					
52.808	61.559	72.265	85.705	52.332	الفائض المقرر
135.056	120.984	134.975	94.412	103.305	الفائض الفعلي ¹
%29	%26	%27	%20	%21	النسبة المئوية من الإيرادات ²
عائد الاستثمار					
0.844-	0.844-	لا شيء	لا شيء	لا شيء	الميزانية
33.429	22.713	88.055-	52.184	73.728	الفعالية

ملاحظات

1. تستبعد إيرادات/مكاسب وخسائر الاستثمار

2. الفائض قبل التعديلات المدخلة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المصدر: البيانات المالية للمنظمة

25. عقب مراجعة توقعات الإيرادات، تم تحديد الميزانية المحدثة للإيرادات لعام 2024 بمبلغ 486.44 مليون فرنك سويسري. بلغت المبالغ الفعلية للإيرادات للسنة 486.67 مليون فرنك سويسري على أساس قابل للمقارنة، مما يعكس أداءً إيجابياً بشكل عام. تجاوزت معظم تدفقات الإيرادات التوقعات المدرجة في الميزانية، باستثناء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد – وهو المصدران الرئيسيان لإيرادات المنظمة – حيث سجلا قصوراً في الأداء محققاً 99.4% و 99.6% من أهداف الميزانية المحدثة لهما على التوالي. تحفز الزيادة الكبيرة في الإيرادات من الأداء القوي لها بشكل أساسي نتيجة خدمات التحكيم والوساطة، بالإضافة إلى مصادر أخرى متنوعة، حيث بلغت هذه الإيرادات 163.6% و 228.4% من المستويات المدرجة في الميزانية على التوالي.

26. بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات المنظمة لعام 2024 مبلغ 425.41 مليون فرنك سويسري، وذلك بعد التعديلات التي أجريت على المبلغ الأصلي البالغ 426.87 مليون فرنك سويسري. بلغت النفقات الفعلية 383.37 مليون فرنك سويسري، مما يعكس معدل استخدام الميزانية بنسبة 90.1%， وأسفر ذلك عن فائض قدره 103.31 مليون فرنك سويسري – 169.2% من الفائض المقدر في الميزانية. ظلت النفقات عبر القطاعات متتسقة إلى حد كبير مع الميزانيات المعتمدة، حيث سُجلت أكبر النفقات في قطاع البراءات والتكنولوجيا (101.05 مليون فرنك سويسري) وقطاع الإدارة المالية والتسيير (135.14 مليون فرنك سويسري)، في حين تتبع القطاعات الأخرى نفقاتها بما يتناسب مع المخصصات المعتمدة لها.

27. توضح الإيضاحات التفسيرية في الملاحظة رقم 20 من البيانات المالية الأداء المالي بحسب الاتحاد، حيث واصل اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات كونه المساهم الرئيسي، محققاً فائضاً قدره 121.44 مليون فرنك سويسري في عام 2023 و 152.32 مليون فرنك سويسري في عام 2024. في المقابل، سجل كل من اتحاد لشبونة واتحاد لاهاي عجزاً، تم تغطيته من خلال الدعم بين الاتحادات الذي وافق عليه الجمعيات. في عام 2024، قدم اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات مبلغ 14.73 مليون فرنك سويسري لدعم الاتحادات الممولة من الاشتراكات، بالإضافة إلى 7.55 مليون فرنك سويسري لتغطية عجز اتحاد لاهاي. وساهم اتحاد مدريد أيضاً بمبلغ 1.40 مليون فرنك سويسري لتعويض عجز اتحاد لشبونة، مما يسلط الضوء على الاعتماد المتزايد على الاتحادات التي تحقق فائضاً مالياً لدعم الاتحادات التي تواجه عجزاً.

(ج) التدقيق المالي

إجمالي نتائج التدقيق

28. أجرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا تدقيقاً للبيانات المالية للمنظمة لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والتي تشمل على بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في صافي الأصول وبيان مقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية، بالإضافة إلى الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية. ويؤكد رأينا بشأن التدقيق أن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للمنظمة في 31 ديسمبر 2024 ولأدائها المالي وتتدفقها النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية. ويؤكد أيضاً إعدادها السليم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما يؤكد، من جميع النواحي الجوهرية، أن المعاملات التي تستند إليها البيانات المالية قد جرت وفقاً للنظام المالي وقد وُظفت للأغراض التي تربى إليها الدول الأعضاء.

الرقابة الداخلية

29. في هذه المشاركة الأولية، سعى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا إلى تقييم فاعلية الرقابة الداخلية للمنظمة، بما في ذلك: الرقابة الداخلية وبيانها بشأن إدارة المخاطر والكشف عن الاحتيال ومكافحته وشبعة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتتجدر الإشارة إلى أن المدير العام، وفقاً للمادة 2.5 من اللائحة المالية وقواعدها، يلتزم بإرساء إطار ونظام للرقابة الداخلية بمقتضى أفضل الممارسات ذات الصلة والسائلة.علاوة على ذلك، تنص المادة 3.5 على أن يقوم المدير العام بإعداد وتوقيع بيان سنوي بشأن الرقابة الداخلية، يقدم من خلاله تأكيدات لأصحاب المصلحة. ويكون بيان الرقابة الداخلية مدعوماً بتأكيدات من المسؤولين المكلفين، ويستند إلى رأي الرقابة الداخلية في بيئة الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة في المنظمة. استناداً إلى مراجعتنا، أنشأت المنظمة نظاماً للرقابة الداخلية وإطاراً لإدارة المخاطر من خلال إطار المسائلة في المنظمة وإطار إدارة المخاطر. بوجه عام، لم نكتشف أي مواطن ضعف جوهري في الرقابة تؤثر في رأينا في التدقيق.

30. توفر شعبة الرقابة الداخلية لإدارة المنظمة بانتظام وبصفة مستقلة وموضوعية الضمانات والتحليلات والتقييمات والتوصيات والدراسات المستفادة والمذورة والمعلومات من خلال أداء أعمال التدقيق والتقييم والتحقيق على المستوى الداخلي. في أثناء تدقيننا، نسق مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا مع شعبة الرقابة الداخلية وراجع تقاريرهم. لقد ساعد ذلك مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا في تقليل أي تكرار في جهود التدقيق. ومن خلال هذه التقارير أيضاً، تم إعلام مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بوقوع حالات احتيال داخل المنظمة خلال عام 2024. كما حصل مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا على خطة عمل الرقابة السنوية لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2025، والذي يعود بالنفع في تخطيط عمليات التدقيق للعام المقبل.

31. تُعد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للمنظمة وللجنة البرنامج والميزانية وتعمل بصفة استشاري خبير مستقل، وتساعد الجمعية العامة للمنظمة وللجنة البرنامج والميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية. وتماشياً مع الممارسة الجيدة، تواصل مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا مع اللجنة بشأن نتائج التدقيق قبل إتمام عمل التدقيق النهائي.

32. على الرغم من الإقرار بفاعلية الضوابط الداخلية للمنظمة، لقد حددنا العديد من النتائج والتوصيات بشأن التدقيق المالي والأدائي، وذلك على النحو المبين في الفقرات التالية.

الاستنتاجات والتوصيات

تحسين الاستفادة من الأنظمة والأئمة في إعداد التقارير المالية

33. وفي إطار التدقيق المالي الذي أجراه مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا لسنة المنتهية في عام 2024، راجح المجلس إعداد التقارير المالية واستخدام نظام الإدارة المتكاملة، وهو نظام تخطيط موارد المؤسسة المخصص للمنظمة والمبني على المنصة الحاسوبية "PeopleSoft" لشركة أوراكل. حدد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا فرصاً للتحسين في نظام الإدارة المتكاملة في المجالات التالية: استخدام هيكل شجرة نظام

الإدارة المتكاملة لإعداد البيانات المالية وميزة توليد ميزان المراجعة الموحد في AIMS Finance والتوافق في دفتر الأستاذ العام.

34. وأشار مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن المنظمة قامت بإعداد البيانات المالية باستخدام جداول البيانات وتجميع حسابات ميزان المراجعة، بدلاً من استخدام ميزة شجرة نظم الإدارة المتكاملة. أظهر فحص شجرة نظم الإدارة المتكاملة الحالي أنه لا ينتمي بشكل كامل مع الترخيص المعتمد في البيانات المالية للمنظمة، ولا سيما في ترصيد الأصول والخصوم المتداولة والإيرادات والنفقات. ومن شأن مواعنة نظام الإدارة المتكاملة مع هيكل البيانات المالية للمنظمة أن يقلل عبء العمل اليدوي، ويحسن مستوى الاتساق ويعزز كفاءة إعداد التقارير المالية.

35. تعتمد المنظمة حالياً على عدة ميزانيات تجريبية يتم توليدها من نظام الإدارة المتكاملة لكل وحدة عمل محددة — وهي ويبو1، وصندوق التدريب الصناعي الخاص، وبرنامج الابتكار الخاص1 — لإعداد بياناتها المالية. رغم القدرة على إصدار ميزانيات المراجعة على مستوى وحدة الأعمال، لم يكن نظام الإدارة المتكاملة مجهزاً بوظيفة إصدار ميزان مراجعة مجمع يجمع أرصدة الحسابات عبر ميزانيات مراجعة جميع وحدات الأعمال، ولذلك تم تنفيذ عملية تجميع يدوياً خارج النظام، مما استلزم جهداً إضافياً وزاد من مخاطر الأخطاء أو التناقضات في التقارير المالية. إن تعزيز نظام الإدارة المتكاملة بميزة ميزان مراجعة مجمع آلي يمكن أن يحسن الكفاءة، وينقلل من أعباء العمل اليدوية، ويعزز دقة البيانات المالية وموثقيتها.

36. حدد أيضاً وجود تفاوت بين البيانات المالية ودفتر الأستاذ العام المستخرج من نظام الإدارة المتكاملة، نتيجة لـإلغاء قيد مباشر في دفتر الأستاذ العام لعملية كانت قد سُجلت في الأصل في دفتر أستاذ فري. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن عدداً من المستخدمين كانوا مخولين تسجيل قيود محاسبية يدوية خلال عام 2024، مما يشير إلى وجود فرصة لتعزيز الضوابط الداخلية. وتماشياً مع معايير أمن المعلومات في المنظمة، ينبغي التركيز بشكل أكبر على إلغاء الفصل بين الواجبات والمسؤوليات للتحفيز من مخاطر التعديلات غير المصرح بها أو غير المقصودة والحد من تحديات التوفيق.

التوصية 1

يُوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تعمل المنظمة على تحسين الاستفادة من النظام وأتمته التقارير المالية لتمكن التلخيص الآلي للبيانات المالية، وتجميع ميزان المراجعة، وتقليل الأخطاء، وتبسيط التقارير المالية، وتطبيق الضوابط لضمان سلامة البيانات، وكفاءة ودقة التقارير المالية.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية. مع الإشارة إلى أن المنظمة ستنتقل قريباً إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد، حيث ستعالج التكوينات المُوصى بها من خلال تصميم دليل الحسابات في نظام الإدارة المتكاملة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة. ستكون معايير الإغلاق نتائج اختبار تكوين النظام الجديد للتحكم في النظام وهيكل الشجرة المُوصى به.

ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 31 ديسمبر 2026، تماشياً مع تصميم واختبار قبول المستخدم لتخطيط موارد المؤسسة الجديد.

تحسين السياسة المحاسبية الحاكمة لرسوم نظام مدريد

37. وضعـت المنظمة إرشادات سياسة مفصلة تُعد بمثابة مبادئ توجيهية عملية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التقارير المالية. تتناول الأوراق الاسترشادية سيناريوات خاصة بالمنظمة، مثل

معالجة العمليات المحاسبية المتعلقة برسوم نظام مدريد. كما توفر مراجع تشغيلية لموظفي المالية للحفاظ على ممارسات متسقة عبر المنظمة.

38. راجع مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا الإرشادات المتعلقة برسوم نظام مدريد للاحظ أنه رغم احتواها على معالجة محاسبية متعلقة بالإتصالات المقدمة، فإنها لا توفر إرشادات بشأن التحويلات المستحقة للدفع

والحسابات الجارية، وهي حسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية حساب الإيرادات. ومن خلال المناقشة مع الإداره، حدد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا عدة ممارسات محاسبية معتمدة تتعلق بالتحويلات المستحقة للدفع والحسابات الجارية التي لم تُوثق رسمياً في إرشادات السياسة الحالية. وتشمل هذه الممارسات معالجة المدفوعات المُسبقة الموجهة عبر الحسابات الجارية، ومعالجة الحسابات الجارية المُخصصة، ومنهجيات التحويلات المستحقة للدفع، وتصنيفات البندود الواردة في القوائم المالية، والتسويات في نهاية السنة.

39. يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن تجسيد هذه الممارسات المعتمدة ضمن إرشادات رسمية سيعزز بشكل كبير وضوح السياسة وشفافيتها فيما يتعلق بإجراءات التقارير المالية. وبدورها، ستوفّر السياسة الأكثر شمولاً توجيهياً أوضح طوال عملية إعداد التقرير.

40. اعترفت الإداره بهذا الوضع، مشيرة إلى أن المنظمة تطور إرشادات سياسة مفصلة محدثة بشأن الاعتراف برسوم نظام مدريد بوصفه جزءاً من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47، والتي ستتناول الممارسات المعتمدة ضمن السياسة.

التوصية 2

يُوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تعمل المنظمة على تعزيز سياستها المحاسبية لمعالجة تصنيف الأرصدة المرتبطة برسوم نظام مدريد.

رد الإداره:

توافق الإداره على التوصية، وكجزء من الجهود المبذولة نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47، تعمل المنظمة حالياً على إعداد إرشادات سياسة مفصلة محدثة بشأن الاعتراف برسوم نظام مدريد. وفي هذا الصدد، ستتضمن الإداره إعداد إرشادات محدثة تتناول أيضاً تصنيف الأرصدة ذات الصلة.

ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 30 سبتمبر 2025.

معالجة الودائع غير المسؤولة للعلامات التجارية

41. يُعد نظام مدريد إطار عمل تسجيل العلامات التجارية الدولي التابع للمنظمة، والذي يوفر خدمات للمودعين لتسجيل علاماتهم التجارية في أكثر من 130 بلد. ويولّد هذا النظام إيرادات كبيرة للمنظمة ويعُدّ نظاماً محورياً في عملياتها المالية. وعملياً، يُقدم المودع طلب تسجيل العلامة التجارية من خلال المكتب الوطني للملكية الفكرية، الذي يقوم لاحقاً بتسجيل الطلب لدى المنظمة، ويتم دفع رسوم التسجيل مباشرة إلى المنظمة. وتستدعي هذه المسارات الإجرائية التوفيق بين الطلبات والمدفوعات المقابلة لها، بما يضمن أن الطلبات المدفوعة تمضي قدماً في عملية التسجيل ضمن نظام العلامات التجارية.

42. لاحظ مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن عدداً من العوامل لم يكن بالإمكان تسويتها من خلال عملية التوفيق، ما أدى إلى تراكم ودائع غير معترف بها. كما سجل المجلس وجود بعض الودائع غير المعترف بها التي ظلت دون حركة لأكثر من عام. واعتباراً من 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي قيمة الودائع النقدية غير المعترف بها 5.9 ملايين فرنك سويسري، وتشمل ودائع تم استلامها بين عامي 2012 و2023.

43. أوضحت الإداره أن لدى المنظمة سياسة معتمدة لإعادة قيد الودائع غير المعترف بها التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات. وبالنسبة للأموال غير المستعملة التي تساوي أو تقل عن 350 فرنكاً سويسرياً، تقوم المنظمة تلقائياً بالاعتراف بربح ناتج عن إعادة القيد. أما بالنسبة للأموال غير المستعملة التي تتجاوز 350 فرنكاً سويسرياً، فتسعى المنظمة إلى تحديد هوية الدافع ورداً المبلغ؛ وفي حال تعدد تحديد هوية الدافع، تقوم

المنظمة عندئذ بالاعتراف بربح ناتج عن إعادة القيد. وقد تم التوضيح بأن عملية إعادة القيد لا تلغي حق الدافع في استرداد المبلغ. ووفقاً للوائح نظام مدريد، يظل من حق العملاء المطالبة باسترداد هذه المبالغ. وتُحفظ سجلات دفتر الأستاذ العام بشأن هذه الودائع المعاد قيدها لتسهيل الاسترداد في المستقبل عند الحاجة.

44. يرى مجلس التدقير في جمهورية إندونيسيا أن تراكم الودائع غير المعترف بها يشكل عبأً إدارياً يتزايد سنويًا مع تزايد عدد الحسابات المتأثرة. ويجب على المنظمة تخصيص موارد لتتبع هذه الودائع وإدارتها ومحاولة تحديد هوية الدافع. ومع تزايد حجم هذه الودائع غير المعترف بها تماشياً مع نمو نظام مدريد، تواجه المنظمة تحدياً يتمثل في أن كلما مضى وقت أطول على تاريخ الإيداع، ازدادت صعوبة تسويته أو تحديد هوية الدافع لمعالجة الاسترداد.

45. تدرك الإدارة هذه المسألة وقد نفذت عدة مبادرات لمعالجة الودائع غير المسوأة وتعزيز عملية الاسترداد. وقد كلفت المنظمة مسؤولين يتولون بشكل أساسي مهمة تتبع الودائع والتواصل مع العملاء المعنيين. كما تم تطبيق تحليلات البيانات لتحسين سجلات العملاء في النظام المالي وتحديث بيانات الاتصال الخاصة بالعملاء الجدد بعد الدفع بصورة منتظمة لتسهيل عمليات الاسترداد المستقبلية. ويعُشار إلى أن الغالبية العظمى من الأموال المستلمة من العملاء يتم استخدامها أو ردّها بنجاح.

46. كما أشارت الإدارة إلى أنها تعمل حالياً على تطوير نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسة، يتضمن تحسينات تهدف إلى تعزيز عملية المطابقة ورد المدفوعات للعملاء. وقد يشمل التصميم النهائي والتنفيذ استخدام أرقام مرجعية فريدة لتيسير عملية المطابقة وتيسير متطلبات الاسترداد عند الحاجة، إلى جانب استخدام تكنولوجيات حديثة، مثل: أدوات المطابقة والبحث المعرّزة بالذكاء الاصطناعي.

3 التوصية

يوصي مجلس التدقير في جمهورية إندونيسيا بأن تقوم المنظمة بتطوير نظام وآلية للحد من تراكم ودائع العلامات التجارية المتأخرة، وضمان أن يتضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد آلية تمنع تراكم أرصدة الودائع غير المعترف بها كلما أمكن ذلك.

رد الإدارة:

تفق الإدارة مع التوصية، وفيما يتعلق بالتحسينات المستقبلية، تشارك الإدارة بنشاط في تصميم وتنفيذ العديد من الأنظمة الجديدة في المنظمة، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد، والتي من المتوقع أن تُعزّز عملية المطابقة وتحديد تفاصيل العملاء. وقد يتضمن التصميم النهائي والتنفيذ استخدام أرقام مرجعية فريدة لتيسير عملية المطابقة وتيسير أي متطلبات محتملة لاسترداد المبالغ. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الإدارة أن تستفيد هذه الأنظمة الجديدة من التكنولوجيات الحديثة مثل أدوات المطابقة والبحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تحسين عمليات المطابقة واسترداد المدفوعات بشكل أكبر.

ومن المتوقع الانتهاء من هذا الإجراء بحلول 31 ديسمبر 2027، تماشياً مع الجدول الزمني لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد.

(د) مراجعة الأداء

الخلفية

47. تعطي الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأولوية للتواصل والتعاون في إطار الركيزة 1 والركيزة 2 لتوسيع الأثر العالمي للملكية الفكرية. تهدف الركيزة 1 إلى تعزيز جهود الاتصال على نطاق عالمي لإبراز قدرة الملكية الفكرية على تحسين الحياة من خلال تحويل الأفكار إلى أصول موجودات قيمة. ومن خلال الرسائل

المخصصة، والسرد القصصي المؤثر، والاستخدام الاستراتيجي للوسائل الرقمية، تسعى المنظمة إلى إشراك جماهير متنوعة، مثل: الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشباب، والجمهور العام. وترَكز الركيزة 2 على تعزيز الشراكات والتعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية في مجال الملكية الفكرية، بما يشمل إنشاء أطر قانونية متوازنة، وجمع أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الطبيعية. وتعكس هاتان الركيزتان معًا رؤية المنظمة في جعل الملكية الفكرية أداة شاملة ومحفزة للابتكار والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الركيزتين قد تم تحديدهما بوصفهما مجال التدقيق لهذا العام، مما يضمن تقديرًا مركَّزاً لتنفيذهما وأثراهما.

48. لضمان المساءلة والفاعلية، تعتمد المنظمة نهج الإدارة القائمة على النتائج. وهو إطار عمل يُخطط ويُراقب ويفقِّم الأُنْشطة بطريقة منهجية عبر سلسلة من النتائج. يتم تحديد النتائج المتوقعة وقياسها باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، مما يمكن المنظمة من تتبع التقدم، وتحصيص الموارد بفاعلية، وإظهار أثر مبادراتها بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية. تتضمن عملية التخطيط تحديد النتائج من خلال تحليل البلد والوكالة، وتحديد الأولويات. ويتم إعداد مصفوفة نتائج تشمل النتائج والمخرجات والمؤشرات وأسس المقارنة والأهداف ووسائل التحقق والمخاطر والافتراضات وأدوار الشركاء والموارد. ويكون التركيز على صياغة المؤشرات واستخدام أدوات مثل نظام WePerform لتقارير الأداء. تشمل عملية المراقبة إعداد خطة مراقبة واضحة تتضمن السياسات والأدوار والأطر. وتشمل الإجراءات جمع البيانات، وتحليلها، وإعداد التقارير، وإجراء التعديلات بناءً على رؤى المراقبة. ويتم تعزيز العملية من خلال أطر الرصد والتقييم المعززة. ترَكز عملية التقييم على تحسين البرامج، والمساءلة من خلال التقييمات المستقلة، وتعزيز التعلم المؤسسي لبناء المعرفة المؤسسية.

49. وثمة بعض المجالات التي يمكن تحسينها من أجل تعزيز الخدمات المقدمة لأصحاب المصلحة.

ملاحظات التدقيق

وضع إجراءات التشغيل المعيارية الموحدة لتنظيم اجتماعات الهيئات التفاوضية وهيئات اتخاذ القرار التابعة للبيوبيو

50. تُيسِّر المنظمة عمل 18 هيئة متخصصة تكرس جهودها لاتخاذ القرار والتفاوض. وبالنسبة للثنائية 25/2024، تخطط المنظمة لتسهيل ما بين 21 إلى 24 اجتماعاً سنوياً. ويطلب تنسيق الاجتماعات الخاصة بهيئات اتخاذ القرار والتفاوض في المنظمة جهوداً تعاونية مشتركة بين عدة أقسام لضمان الكفاءة التشغيلية والتوافق الاستراتيجي.

51. وعلى الرغم من أن المنظمة قد أرسَت إطاراً منظماً يحكم البروتوكولات اللوجستية لتنسيق الاجتماعات، إلا أن هذه الخطوات - التي يمكن النفاذ إليها عبر منصة إنترنت الخاصة بالمنظمة - ترَكز بشكل أساسي على إجراءات مثل جدولة الاجتماعات، وتأمين المرافق، وتصميم نماذج التسجيل. ومع ذلك، لم يتم بعد وضع عملية رسمية وشاملة تقطي الدورة الكاملة للجتماع، بدءاً من التخطيط الأولي ووصولاً إلى أنشطة المتابعة بعد الحدث، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسينات إجرائية.

52. لقد تباينت الأطر الإجرائية الحالية لتنسيق الاجتماعات بشكل كبير بين أقسام المنظمة المختلفة. وترَكز البروتوكولات القائمة على مرحلة التخطيط ما قبل الاجتماع، مثل تقدير الميزانية، وتنظيم لوجستيات سفر المشاركين، وإعداد الوثائق التحضيرية، إلى جانب بعض إجراءات المتابعة بعد الاجتماعات. غير أن هذه المبادئ التوجيهية تفتقر إلى أحكام للتخفيف من الاضطرابات التي قد تطرأ في أثناء الاجتماعات، مثل تدابير الطوارئ حال حدوث انقطاعات فنية أو إجرائية. علاوة على ذلك، لم يتم توضيح أدوار التعاون المشترك بين الوظائف بشكل كافٍ، ولم يتم تحديد الوحدات المسؤولة عن الدعم الإجرائي بشكل صريح.

ويرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أنه، وعلى الرغم من أن كل هيئة من هيئات اتخاذ القرار والتفاوض تعمل بموجب قواعد إجرائية خاصة تتماشى مع ولايتها المحددة، فإن وضع إجراء تشغيل معياري يشمل أفضل الممارسات، ويعمل على مواءمة العمليات المختلفة، ويدمج أطر الإدارة اللوجستية، من شأنه أن يوفر فوائد مؤسسية كبيرة. إن وضع إجراء تشغيل معياري موحد من شأنه أن يعزز الاتساق التشغيلي، ويُحسن الكفاءة الإجرائية، ويضع إرشادات واضحة لتنسيق الفعاليات المستقبلية. علاوة على ذلك، سيشكل هذا

الإجراء أداً حيوية في إدارة المعرفة المؤسسية، تسهم في حفظ الخبرات التنظيمية، وضمان استمرارية الممارسات متعددة الأطراف.

4 التوصية

يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تقوم الأمانة العامة بوضع إجراء تشغيلي موحد رسمي لتنسيق اجتماعات هيئات اتخاذ القرار والتفاوض. وينبغي أن يشمل هذا الإجراء إطاراً شاملًا يغطي المراحل الرئيسية التالية، دون أن يقتصر عليها:

- أ. التخطيط ما قبل الاجتماع: يشمل التحضيرات اللوجستية، وصياغة جدول الأعمال، وتوزيع الأدوار (مع تعين واضح للمسؤوليات وبروتوكولات التعاون بين الإدارات).
- ب. تنفيذ الاجتماع: يشمل الالتزام بخطط ما قبل الاجتماع، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، والتخطيط للطوارئ.
- ج. أنشطة ما بعد الاجتماع: تشمل تقييم الاجتماع وإجراءات المتابعة، واستكمال التوثيق، ونشر النتائج.

رد الإدارة:

تافق الإدارة على التوصية وتتوقع تنفيذها بحلول 31 ديسمبر 2026.

تحسين صياغة واتساق مؤشرات الأداء الرئيسية لدى الويبو لقياس الأداء بشكل أفضل

53. يبدأ تخطيط برامج المنظمة بتفصيل ركائز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى النتائج المتوقعة، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وأسس المقارنة، والأهداف، والأنشطة، والميزانيات المرتبطة بها. واستناداً إلى تحليل وثائق التخطيط والمقابلات مع إدارة المنظمة، حدد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا فرصاً لتحسين صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية على النحو التالي.

مستوى مؤشرات الأداء الرئيسية

54. في بداية كل عملية تخطيط للبرنامج الثنائي، تقوم شعبة أداء البرنامج والميزانية بتقديم مبادئ توجيهية لجميع القطاعات. وفي الثنائية 23/2022، أكدت هذه الوثائق على عدة مبادئ للتخطيط، من بينها أهمية التركيز على النتائج بدلاً من الاكتفاء بالنواتج، حتى في مجالات العمل الجديدة. كما وأشارت الوثائق إلى أن مؤشرات الأداء الرئيسية يجب أن تكون سمارت (محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ذات صلة ومحددة زمنياً)، كما أولى اهتمام أكبر لمؤشرات الأداء النوعية. وبالمثل، كررت الوثائق التوجيهية للثنائية 25/2024 ضرورة اعتماد مؤشرات أداء رئيسية تتبع مبادئ سمارت.

55. ورغم أن وثائق العمل والميزانية لل الثنائيتين 2022/23 و2024/25 تتضمن مؤشرات أداء رئيسية، إلا أن مستويات هذه المؤشرات لا تزال متفاوتة. إذ لا تزال بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالركيزة 1 والركيزة 2 تقع على مستوى النواتج، في حين توجد مؤشرات أخرى على مستوى النتائج. وقد كشفت المقابلات مع جهات التنسيق أن المنظمة تحرز تقدماً نحو تبني مؤشرات أداء رئيسية ترتكز على النتائج. بيد أن بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لا تزال من الضروري إيقاؤها على مستوى النواتج.

56. يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أنه من الضروري أن يتم صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل متسق قدر الإمكان. وبإضافة إلى ذلك، ووفقاً للإرشادات، يجب أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية سمارت وموجّهة نحو النتائج. ومن خلال الحفاظ على اتساق مستوى مؤشرات الأداء الرئيسية، وتطبيق مبدأ سمارت، وإدماج وسائل تحقق واضحة، ستعزز المنظمة قدرتها على قياس أدائها المؤسسي بشكل فعال.

مساهمة القطاعات في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية

57. إضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية، تُظهر وثائق برنامج العمل والميزانية لل الثنائيتين 2022/23 و2024/25 أيضاً الروابط بين مؤشرات الأداء الرئيسية والقطاعات ذات الصلة. وقد كشفت المناقشة مع جهات التنسيق

عن وجود أحد مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبط بقطاع واحد، في حين أن مساهمة قطاع آخر كانت أيضاً عاملأً في تحقيق مؤشر الأداء الرئيسي.

58. يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أنه، وعلى الرغم من إمكانية تقديم مؤشرات الأداء الرئيسية كمؤشرات تعاونية، فإن تحديد جميع القطاعات التي تسهم بشكل صريح في تحقيق كل مؤشر أداء رئيسي من شأنه تعزيز عملية رصد أداء مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييمها.

التوصية 5

يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تقييم المنظمة مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية وأن تتخذ الإجراءات الآتية:

- صياغة مؤشرات الأداء الرئيسية، قدر الإمكان، على مستوى النتائج، مع ضمان وجود وسائل تحقق واضحة والالتزام بمبادئ سمارت.
- تحديد وعرض جميع القطاعات التي تسهم بوضوح في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية، من أجل تعزيز عملية الرصد والتقييم.

رد الإدارة:

تافق الإدارة على التوصية، مع ملاحظة أن مؤشرات الأداء الرئيسية في برنامج العمل والميزانية المتعلقة بعمليات أنظمة الملكية الفكرية العالمية هي مؤشرات على مستوى النتائج، ولا تشكل جزءاً من التوصية 5.

ومن المتوقع أن تنفذ الإدارة التوصية بحلول 31 يوليو 2025.

تحسين تطبيق الترجمة الآلية في منشورات الويبيو

59. توضح سياسة النشر الخاصة بالمنظمة التزامها بتعزيز سمعتها كسلطة عالمية في مجال الملكية الفكرية، من خلال نشر معلومات الملكية الفكرية على مستوى العالم عبر منشوراتها الرئيسية، والتقارير، والمجلات، وغيرها من المواد التي تتولى إدارتها وحدة النشر والتصميم. وفي إطار دعم هذا الجهد، يعطي إطار الترجمة الداخلية للمنظمة أولوية للتعددية اللغوية باعتبارها من القيم المؤسسية الأساسية، من خلال الاستفادة من أداة الترجمة الآلية التي طورها مركز التطبيقات التكنولوجية المتقدمة والمعروفة باسم WIPO Translate، لنشر أعمال المنظمة بكفاءة بعدة لغات.

60. كما هو موضح في السياسة المنقحة للغة داخل المنظمة (WO/PBC/32/6)، بتاريخ 1 يونيو 2021، تقوم استراتيجية الترجمة في المنظمة بتصنيف أنواع الاتصالات بناءً على نطاق الجمهور المستهدف، ومتطلبات الدقة في الترجمة، وتوفر تكنولوجيات الترجمة. تحديداً، يوصي باستخدام الترجمة الآلية في حالتين: (1) الاتصالات الموجهة إلى جمهور واسع النطاق، والتي تتطلب ترجمات عالية الدقة أو دقة بدرجة معقولة؛ و(2) الاتصالات الموجهة إلى جمهور محدود حيث تكون الترجمات الدقيقة بدرجة معقولة كافية. ومع ذلك، لم تُطبق هذه التكنولوجيا حتى الآن على جميع المنشورات المنشورة عبر الإنترنت التي تستوفي المعايير الموضحة في استراتيجية الترجمة.

61. في الثنائيه 23/2024 و25/2022، نشرت المنظمة حوالي 40 منشوراً وتقريراً سنوياً، تم تصنيف ما بين ثمانية إلى أحد عشر منها كمطبوعات موضوعية. تتحمل شعبة اللغات مسؤولية هذه الترجمات باللغات الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى لغات أخرى عند طلب المؤلف أو الجمهور المستهدف. وفقاً لجهة التنسيق في المنظمة، فإن عملية الترجمة قد تستغرق عادةً عدة أشهر، وذلك بحسب مدى تعقيد المحتوى وطوله.

62. أظهرت المناقشات مع جهة التنسيق في المنظمة أن تجربة الترجمة الآلية السريعة الخاصة بالمنظمة قد تم اختبارها بنجاح على موقع المنظمة الإلكتروني. وقد أسمهم تأكيد هذه الأداة في تحسين كفاءة ترجمة محتوى الموقع الإلكتروني بشكل كبير من خلال تحسين استخدام الوقت وتسريع إتاحة المواد بعدة لغات. وبالتالي،

أوسع استخدام الترجمة الآلية في الحد من التأخيرات المحتملة التي كانت تنشأ أحياناً عند إعداد النسخ باللغات الرسمية، وأتاح للقراء الوصول إلى محتوى بلغات غير معتمدة في الأمم المتحدة.

63. يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن توسيع آفاق استخدام الترجمة الآلية ليشمل جميع فئات المنشورات المؤهلة من شأنه أن يعزز الكفاءة ويعزز الجودة ويسرع وتيرة نشر المعلومات والموارد المتعلقة بالملكية الفكرية. وسيتيح ذلك للمنظمة الوصول بفعالية إلى جمهور أوسع وخدمته بشكل أفضل.

التوصية 6

يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا الأمانة بتوسيع استخدام الترجمة الآلية ليشمل جميع المنشورات التي تندرج ضمن المعايير المحددة في استراتيجية الترجمة.

رد الإدارة:

تتفق الإدارة على التوصية، مشيرة إلى أن استخدام الترجمة الآلية يشهد زيادة تدريجية تماشياً مع تطور أدوات الترجمة ونضجها.

ومن المتوقع أن تُنفذ الإدارة التوصية كاملاً بحلول 31 ديسمبر 2026.

تعزيز دور نظام WePerform في عملية تقييم الأداء

64. تسترشد عمليات المنظمة بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وهي دورة مستمرة تشمل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم وإعداد التقارير. وفي سياق تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، طورت المنظمة تطبيقاً يُعرف باسم WePerform، وقد أدى دوراً محورياً في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية في المنظمة.

65. ورغم أن المنظمة نجحت في استخدام WePerform في تخطيط برنامج العمل والميزانية للفترة 2024/25، فإنه لا تزال هناك فرصة لتحسين مستوى الاستفادة منه في عملية تقييم الأداء. وجدد مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أنه لا يوجد سجل لتحديث المصادقة النهائية على بيانات الأداء في WePerform.

يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن تحسين استخدام WePerform من خلال تحميل نتائج المصادقة النهائية من شأنه أن يعزز عملية تقييم الأداء في المنظمة. سيعود الإجراء أيضاً بالنفع على المنظمة من خلال تيسير تتبع مراحل التقييم وتوفير مستودع للوثائق المتعلقة بعملية تقييم الأداء.

التوصية 7

يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تنظر الأمانة في تعزيز استخدام WePerform في عملية تقييم الأداء، من خلال تحميل نتائج التحقق النهائية من بيانات الأداء بعد نشر تقارير أداء المنظمة.

رد الإدارة:

تتفق الإدارة على التوصية وستتحمل بيانات الأداء النهائية المعتمدة في نظام WePerform خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ نشر تقارير أداء المنظمة.

ومن المتوقع أن تُنفذ الإدارة التوصية بحلول 31 يوليو 2025.

تحسين عملية الاستطلاع لتعزيز عملية التقييم للبيرو.

66. في إطار عملية التقييم، تُجري المنظمة استطلاعات رأي لجمع المدخلات من أصحاب المصلحة. تهدف هذه الاستطلاعات إلى تعزيز ترتيبات الاجتماعات التي تنظمها المنظمة، وتقييم رضا أصحاب المصلحة عن الخدمات المقدمة مثل المشورة القانونية وخدمات إيداع طلبات الملكية الفكرية والدورات التدريبية والندوات، بالإضافة إلى جمع التعليقات بشأن المسائل التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وفقاً للبيانات

المقدمة من شعبة أداء البرنامج والميزانية، تم اعتماد 388 استطلاعاً كجزء من تقرير أداء المنظمة للفترة 23/2022 المرتبط بمؤشرات الأداء الرئيسية، بمعدل يقارب استجابة تبلغ نحو 60%. غير أن هذا الرقم لا يُمثل بالضرورة متوسط معدل الاستجابة على مستوى المنظمة ككل، نظراً لعدم شمول الاستطلاعات التي أجريت خارج إطار مؤشرات الأداء الرئيسية.

67. كشفت المناقشات مع جهات التنسيق أن هناك استطلاعات إضافية أُجريت على مستوى القطاع، وهي ذات طابع فني ومحضّصة للمواضيع المتعلقة بكل قطاع على حدة. علاوة على ذلك، أشارت جهات التنسيق أيضاً إلى أن متوسط معدل الاستجابة ضمن قطاعاتهم يتراوح بين 20% و35%. أكدت جهات التنسيق في المنظمة أن استجابات الاستطلاعات أدت دوراً حاسماً في تحديد احتياجات أصحاب المصلحة وتحسين الخدمات وتشكيل الأساس لقياسات مؤشرات الأداء الرئيسية. ورغم أن المنظمة استفادت من الملاحظات التي وردت بالاستطلاعات المعادة، فإن هناك مجالاً للتحسين فيما يتعلق بالاستطلاعات التي نتج عنها معدلات استجابة منخفضة.

68. يرى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن الاستطلاعات تُعدّ عنصراً بالغ الأهمية في عمليات التقييم التي تنفذها المنظمة، إذ إنها سُستخدم كوسيلة للتحقق من مؤشرات الأداء الرئيسية. وستثمر زيادة معدلات الاستجابة للاستطلاعات عن حصول المنظمة على رؤى أعمق حول تطورات الملكية الفكرية، وتمكنها من تحسين الخدمات بشكل أفضل، وتوسّس قاعدة أقوى لقياسات الأداء الرئيسية.

النوصية 8

يوصي مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بأن تُجرى المنظمة تقييماً شاملأً لعمليات الاستطلاعات لديها لتحديد الأسباب الجذرية لانخفاض معدلات الاستجابة واستكشاف السُّبُل لمعالجتها. قد تشمل الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- أ. تقليل وتيرة تكرار الاستطلاعات إلى الحد الأدنى لتخفيف العبء الناجم عن المشاركة فيها.
- ب. تنفيذ جدولة أفضل لتجنب نشر عدة استطلاعات في الوقت نفسه.
- ج. تعزيز إجراءات المتابعة لتشجيع معدلات استجابة أعلى.

رد الإدارة:

توافق الإدارة على التوصية وستعمل بالتنسيق مع شعبة الرقابة الداخلية على تنفيذها.

من المتوقع أن يتم تنفيذ التوصية بحلول 31 ديسمبر 2026.

(ه) تنفيذ توصيات المدقق الخارجي للسنوات السابقة

69. في تدقيق البيانات المالية لعام 2024، راجع مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا التقدم المُحرز في تنفيذ ست توصيات واردة في تقارير المدقق الخارجي خلال الفترة من 2018 إلى 2023.

70. حتى 31 مارس 2025 (تاريخ تنفيذ أعمال التدقيق الميدانية)، كانت هناك 34 توصية من الفترة 2018 إلى 2023، تم تنفيذ 31 توصية منها بالكامل (بنسبة 91.2%). ثالث توصيات من عام 2022 (بنسبة 8.8%) لا تزال قيد التنفيذ. تفاصيل حالة التنفيذ موضحة في الجدول أدناه.

الجدول 3. ملخص عن حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي للسنوات السابقة

حتى تاريخ 31 مارس 2025				التوصيات المنفذة خلال الفترة من 1 يناير 2024 حتى 31 مارس 2025	حتى 31 ديسمبر 2023		المجموع التوصية	السنة	
قيد التقدم		لُقدت			قيد التقدم	تم التنفيذ			
%	عدد التوصيات	%	عدد التوصيات						
%0.0	0	%100.0	0	0	0	0	0	2023	
%50.0	3	%50.0	3	2	5	1	6	2022	
%0.0	0	%100.0	2	1	1	1	2	2021	
%0.0	0	%100.0	3	0	0	3	3	2020	
%0.0	0	%100.0	7	0	0	7	7	2019	
%0.0	0	%100.0	16	0	0	16	16	2018	
%8.8	3	%91.2	31	3	6	28	34	المجموع	

71. يُرحب مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بالتقدم العام المُحرز في تنفيذ وإغلاق التوصيات القديمة وينظر بالتقدم المستمر في تنفيذ التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ. ثالث توصيات قيد التنفيذ تتعلق بتقرير المدقق الخارجي لعام 2022، ومن المتوقع تنفيذها بحلول 31 ديسمبر 2025. ترد التفاصيل في الملحق 1.

(و) الكشف من قبل الإدارة

شطب الخسائر من النقد والأصول والأموال تحت التحصيل

72. في عام 2024، تخلّت المنظمة عن عناصر متقدمة من الممتلكات والمنشآت والمعدات، مما أسفر عن خسارة إجمالية قدرها 64 ألف فرنك سويسري في وقت التصرف.

دفع الإكراميات

73. أبلغت المنظمة أنه لم يتم دفع أية إكراميات خلال عام 2024.

حالات الغش الفعلي والغش الافتراضي

74. وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم 240 – "مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالغش في تدقيق البيانات المالية"، يُخطّط مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا لعمليات تدقيق البيانات المالية بحيث يكون لديه تأكيد معقول على اكتشاف المخالفات والأخطاء الجوهرية (بما في ذلك الناتجة عن الغش). إلا أنه، لا ينبغي الاعتماد على عملية التدقيق التي نجريها للكشف عن جميع المخالفات أو الأخطاء الجوهرية. فمسؤولية منع الغش والكشف عنه تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة.

75. وخلال عملية التدقيق، طرح مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا استفسارات على المنظمة بشأن مسؤوليتها الرقابية لتقدير مخاطر الغش المادي والإجراءات الموضوعة لتحديد مخاطر الغش والتعامل معها، بما في ذلك أي مخاطر محددة حدتها الإدارة أو عُرضت عليها. كما استفسر مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا عما إذا كانت لدى المنظمة أي معلومات بشأن حالات غش فعلية أو مشتبه بها أو غش مزعوم. ولم يحدد المجلس أي حالات غش في سياق عملية التدقيق، ولم تُعرض علينا أي حالة خلال تدقيقنا.

76. أفادت الإدارة بوجود حالة غش واحدة بمبلغ يُقدر بنحو 148 ألف فرنك سويسري، ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات غش محتمل داخل المنظمة خلال عام 2024.

(ز) تسلیم التدقيق

77. يعرب مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا عن امتنانه للمكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة، المدقق الخارجي السابق، لتيسيره عملية تسلیم مهام التدقيق بشكل فعال. وقد ساهمت مساعدته خلال مرحلة تخطيط التدقيق، عبر المناقشات وجلسات تبادل المعارف، في اكتساب فهم أعمق لضوابط الرقابة الداخلية وإطار الحوكمة في المنظمة. وقد جاء ذلك متسقاً مع معايير التدقيق وإطار لجنة المدققين الخارجيين لدى الأمم المتحدة، والذي يسلط الضوء على أهمية إجراء عملية تسلیم شاملة للتدقيق خلال التدقيق الأولي.

(ح) شكر وتقدير

78. يُود مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا أن يُعرب عن خالص تقديره للمدير العام وموظفي المنظمة على تعاونهم ودعمهم المتواصل طوال فترة عملية التدقيق. كما يتشرف المجلس بثقة الدول الأعضاء التي أولتها مهمة المدقق الخارجي. ومن المتوقع أن تسهم مهمة التدقيق هذه في تعزيز الشراكة البناءة التي تستهدف دعم التقدّم في تطوير الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

الدكتورة إسما ياتون، مدقق مالي حكومي معتمد (CSFA)، مدقق
شريعي معتمد (CFrA)
رئيس مجلس التدقيق في
جمهورية إندونيسيا
المدقق الخارجي

جاكارتا، إندونيسيا
مايو 2025

**المرفق 1. حالة تنفيذ توصيات المدقق الخارجي من السنوات السابقة حتى
31 مارس 2025**

الحالة	تعليق المدققين	الإجراء من قبل الإدارة	رد الإدارة	ملخص التوصيات	مراجع التقرير	الفترة المالية
تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023						
				لم تصدر أي توصية في تقرير التدقيق لعام 2023.	تقرير التدقيق لعام 2023	2023
تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022						
نُفِّذت	واستناداً إلى سلسلة الأنشطة التي قامت بها الأمانة فيما يتعلق بهذه المسائل، فإننا نعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	أجرت الأمانة تقييماً للمخاطر في عام 2024، قارن بين الحزمة الحالية من التزامات السرية والإفصاح والمخاطر المتوقعة. كما أجرت مراجعة لأفضل الممارسات لمعالجة إدارة النزاعات المحتملة. ثبت الموافقة على توسيع نطاق برنامج المنظمة بالإفصاح عن المصالح المالية وغيرها من المصالح من قبل فريق إدارة المخاطر في نوفمبر 2024.	موافقة	النظر في تمديد برنامجها الحالي المتعلقة بالنزاعات ليشمل الأزواج وأفراد العائلة المقربين.	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 2	2022
نُفِّذت	لاحظنا بأن الاستجابة المحددة للأمانة تعالج القضية المثار.	وبالإضافة إلى التوسيع المبين في إطار الملاحظة رقم 2 لعام 2022، عقدت الأمانة جلسات إعلامية للموظفين المعينين ووضع صحفة جديدة على الشبكة الداخلية (الإنترنت) تتناول على وجه التحديد النزاعات الفعلية أو المحتملة أو المتتصورة المتعلقة بالملكية الفكرية، وتتضمن السياسات والمبادئ التوجيهية المنقحة والتوجيهات العملية والأسلمة الشائعة، وترتبط ببرنامج النزاعات الموسّع.	موافقة	النظر في ضرورة تقديم مبادئ توجيهية أخلاقية بشأن النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية وطريقة عرض هذه التوجيهات في البرنامج القائم بشأن الإفصاح عن النزاعات.	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 3	

قيد التقدم	أحطنا علماً بتاريخ تنفيذ المنظمة لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	كفت الأمانة العامة في أكتوبر 2024 شركة خبيرة لتقديم حالة ممتلكاتها العقارية وكذلك مدى الاستفادة من المساحات الحالية في المبني. حدد تاريخ تنفيذ التوصية المتوقع في 30 يونيو 2025.	موافقة	إجراء دراسة تفصيلية لاستخدام الأماكن الحالية لتجهيز وضع استراتيجية شاملة للعقارات الرئيسية من أجل احتياجات المقر والمكاتب الخارجية.	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 4
قيد التقدم	ونحيط علماً بالرد وسنستعرض الاستراتيجية عند الانتهاء منها.	كفت الأمانة العامة في أكتوبر 2024 شركة خبيرة لتقديم حالة ممتلكاتها العقارية وكذلك مدى الاستفادة من المساحات الحالية في المبني. تم تحديد تاريخ التنفيذ المخطط له في 30 يونيو 2025.	موافقة	وضع استراتيجية عقارية شاملة، عقب النظر في احتياجات المنظمة، توضح كيف ستدعم المنشآت تقديم خدمات ذات كفاءة وفعالية.	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 5
قيد التقدم	ونقدم بالشكر والعرفان لمشاركة المنظمة في مشروع الكشف لمعيار الإبلاغ عن الاستدامة الصادر عن مجلس الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ" والالتزام الأمانة بتنفيذ معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. سنقوم مرة أخرى بتقييم التقدم المحرز في التنفيذ بمجرد الانتهاء من وضع المعيار.	عقب نشر مشروع الكشف لمعايير الإبلاغ عن المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ" في أكتوبر 2024، انضمت المنظمة إلى المناشط مع شبكة الأمم المتحدة للشؤون المالية والبيئانية التي أنشأت بعد ذلك مجموعة عمل لإعداد ملاحظات حول مشروع الكشف. كما شاركت المنظمة في منتدى تنفيذ الاستدامة التابع لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستكملت قائمة ملاحظات منظومة الأمم المتحدة المشتركة حول مشروع الكشف عن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في فبراير 2025. وفقاً لبرنامج عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من المتوقع وضع معيار نهائي في نهاية عام 2025. وسيقوم فريق عمل الأمم المتحدة المعنى بالمعايير المحاسبية باستعراض المعيار والنظر فيه وإصدار توجيهات التنفيذ التي ستسخدمها المنظمة لصياغة الإفصاحات في بياناتها المالية. ستقوم المنظمة بتنفيذ المعيار استناداً إلى تاريخ دخوله حيز النفاذ عند صدوره. وسيؤدي تنفيذ المعيار المتوقع إلى تنفيذ التوصية. حدد تاريخ تنفيذ التوصية المتوقع في 31 ديسمبر 2025.	موافقة	أن تدرج في التقرير السنوي سجل أداء متوازن لقياسات الاستدامة وأدائها.	تقرير التدقيق لعام 2022، التوصية رقم 6

تقرير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

نُفذت	نقر بعمل المنظمة على وضع نهج واستراتيجية شاملين لتحليل البيانات لهم الخط الثاني. تشمل الاستراتيجية بيانات من جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك الأنظمة المالية والبيئية والموارد البشرية لتخطيط موارد المؤسسة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر، والتوظيف في الموارد البشرية، وشبعة الرقابة الداخلية. تم عرض المرحلة الأولى من التنفيذ من خلال منصة بيانات جديدة، وإعادة تجميع البيانات من الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات والبيئية، بالإضافة إلى وجهة عرض بيانات مرتبة. وفيما يتعلّق بالهدف المتمثل في إثبات النظام خلال 20 تحليلًا بحلول نهاية عام 2024، يوجد 53 تحليلًا حالياً في بيئة الإنتاج.	تمت الموافقة على نهج واستراتيجية شاملين لتحليل البيانات لهم الخط الثاني. تشمل الاستراتيجية بيانات من جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك الأنظمة المالية والبيئية والموارد البشرية لتخطيط موارد المؤسسة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر، والتوظيف في الموارد البشرية، وشبعة الرقابة الداخلية. تم عرض المرحلة الأولى من التنفيذ من خلال منصة بيانات جديدة، وإعادة تجميع البيانات من الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات والبيئية، بالإضافة إلى وجهة عرض بيانات مرتبة. وفيما يتعلّق بالهدف المتمثل في إثبات النظام خلال 20 تحليلًا بحلول نهاية عام 2024، يوجد 53 تحليلًا حالياً في بيئة الإنتاج.	ُقلّلت التوصية مع وضع خطة أولية لتنفيذ تحليلات البيانات في عام 2022 و2023 أثناء نشر تحليلات البيانات وفقاً للاستراتيجية وخارطة الطريق. تشمل الاستراتيجية وضع التحليلات لاستخدامها في المنظمة بالكامل، ومنها أنشطة المشتريات (شعبة المشتريات والسفر)، وإدارة الموارد البشرية (شعبة إدارة الموارد البشرية)، والمالية (إدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية).	أن تحرص على وضع نهج شامل واستراتيجية لإجراء تحليلات البيانات ونشرها بما يخدم احتياجات جميع المستخدمين داخل المنظمة ويخلق التأثر في التدريب والدعم.	تقرير التدقيق 2021، التوصية رقم 2
-------	--	--	---	--	-----------------------------------

2021

		<p>إن تطوير التحليلات على نطاق المنظمة هو مبادرة مستمرة، ومن المخطط أن تستمر على مدى السنوات القادمة، والتي سوف تخدم احتياجات جميع المستخدمين داخل المنظمة وتخلق تأثيراً في التدريب والدعم.</p>	<p>بالإضافة إلى ذلك، هناك مناقشات جارية مع شعبة الرقابة الداخلية لخلق أوجه تأثير. كما تتولى شعبة الرقابة الداخلية إجراء التدقيق المستمر ومشاركة النتائج مع الإدارة.</p>		
--	--	---	---	--	--

المرفق 2. قائمة الاختصارات

: الذكاء الاصطناعي	AI
: نظام الإدارة المتكاملة	AIMS
: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	ASHI
: مركز تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة	ATAC
: مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا	BPK
: مشروع الكشف	ED
: النتائج المرتقبة	ERs
: التخطيط للموارد المؤسسية	ERP
: أسئلة متكررة	FAQs
: دفتر الأستاذ العام	GL
: الموارد البشرية	HR
: اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	IAOC
: شعبة الرقابة الداخلية	IOD
: الملكية الفكرية	IP
: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSAS
: مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSASB
: معايير التدقيق الدولية	ISAs
: المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	ISSAI
: تكنولوجيا المعلومات	IT
: مؤشرات الأداء الأساسية	KPIs
: الرصد والتقييم	M&E
: الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	MTSP
: معاهدة البراءات	PCT
: برنامج العمل والميزانية	PoW&B
: شعبة أداء البرامج والميزانية	PPBD
: الإدارة القائمة على النتائج	RBM
: مُحدد وقابل للقياس ويمكن تحقيقه وعملي المنحى ومُحدد المدة	SMART
: الشركات الصغيرة والمتوسطة	SMEs
: إجراءات التشغيل المعيارية	SOP
: الأمم المتحدة	UN
: المنظمة العالمية لملكية الفكرية	WIPO